حرية التعبير الخطيرة

توريل بريكه
بيتر نورمان ووغه
برنت هاغتفيت

الترجمة عن النروجية

نزار آغري

حرية التعبير الخطيرة

دار ئاراس للطباعة والنشر



السلسلة الثقافية

*

صاحب الإمتياز: شوكت شيخ يزدين

رئيس التحرير: بدران أحمد حبيب

***

العنوان: دار ئاراس للطباعة والنشر - شارع گولان - اربيل- كُردستان العراق

حرية التعبير الخطيرة

توريك بريكه

بيتر نورمان ووغه

برنت هاغتفيت

الترجمة عن النروجية:

نزار أغري

اسم الكتاب: حرية التعبير الخطيرة
تأليف: توريل بريكه - بيتر نورمان ووغه - برنت هاغتفيت
الترجمة عن النروجية: نزار آغري
من منشورات ئاراس رقم: ٥٢٦
الإخراج الفني والغلاف: آراس أكرم
التصحيح: أوميد البناء
الإشراف على الطبع: عبدالرحمن الحاج محمود
الطبعة الأولى، اربيل - ٢٠٠٧
رقم الإيداع في المكتبة العامة في اربيل: ٢٠٠٦/٦٥٣

مدخل

في تشرين الثاني من عام ١٩٩٣ طلبت وزيرة الثقافة أوسي كليفلاند من البروفسور برنت هاغتفيت والصحافي والكاتب بيتر ووغه وكاتبة هذه السطور إعداد تقرير مشترك حول حرية التعبير في البلدان الإسكندنافية مع تركيز خاص على النروج. كان برنت هاغتفيت وبيتر ووغه قد خاضا في هذا الموضوع لسنوات طويلة من خلال بحوث ونصوص أدبية فيما تجسدت مساهمتي في كوني رئيسة نادي القلم النروجي، وهو الفرع النروجي للمنظمة العالمية الداعية إلى حرية التعبير. وحين تلقينا الطلب كنا ثلاثتنا أعضاء في الهيئة الرئاسية لنادي القلم النروجي.

هناك أسباب عديدة بلا شك دفعت بوزيرة الثقافة إلى وضع هذا الموضوع على جدول الأعمال. أحد هذه الأسباب تمثل في تلك الرصاصات التي أطلقت على الناشر ويليام نيغورد.

حتى هذه اللحظة لم يتبيّن من الذي استعمل السلاح ومن وقف

وراء العملية إلا أن الجلي في الأمر هو علاقة الحادثة بقضية سلمان رشدي.

نيغورد هو الناشر النروجي لأعمال سلمان رشدي والفتوى التي صدرت بحق الكاتب الهندي - البريطاني كانت موجهة أيضاً إلى كل من يساهم في نشر رواية آيات شيطانية.

لقد أيقظت الفتوى الصادرة ضد رشدي (شباط ١٩٨٩) الطبقة المثقفة في النروج ولا سيما الكتاب والصحافيين.

واتضحت المسألة حين زار رشدي النروج عام ١٩٩٢ بدعوة من نادي القلم وتوجت بإطلاق الرصاص في شارع داغالي في خريف ١٩٩٣.

أصبحت كلمة "حرية التعبير" على كل شفة ولسان واكتسبت أهمية كبيرة في سياق حقوق الإنسان وفتحت الأنظار على العالم الخارجي.

وساهم في تعاظم الإهتمام بهذا الأمر بزوغ قضية الكاتبة البنغالية تسليمة نسرين والكاتبة الأفغانية مريام عظيمي.

وبات الجميع يدرك في هذه الأثناء أن ثمة في العالم صحافيين وكتاباً يتعرضون للسجن والتعذيب وأن الناس في الخارج يعلقون آمالاً كبيرة على المؤمنين بحرية التعبير وينشدون مشاعرهم للتعاطف معهم في قضية تعد مشتركة للجميع.

ولعل هذا ما يشكل تهديداً متزايداً من جانب الكتاب والصحافيين للسلطات المستبدّة والمجموعات الأصولية والإجرامية

وهو شيء يستحق الإلتفاف حوله.

السبب الآخر وراء اهتمام وزيرة الثقافة يكمن في تنامي دور الإعلام في النروج ولا سيما بعد زوال احتكار التلفزيون الرسمي. فمع انتشار فكرة حرية التعبير وتنامي التعلق بها ظهرت شبكة واسعة من القنوات الإعلامية العامة والمحلية على السواء.

وطلبت منا الحكومة أن نطور أفكاراً حول أوضاع حرية التعبير هنا في النروج في سياق نظامنا الديمقراطي حتى يدرك قارئ الصحف أن حرية التعبير لا تعرف الحدود وأن في وسع الكتّاب أن يكتبوا ما يشاؤون من دون قيود. وترتب علينا أن نطرح بعض المسائل الشائكة وأن نضع تصوراً للقضايا الجوهرية في هذا الصعيد. كذلك طلب منا أن نكشف المواقف السياسية والثقافية التي تشكل تحديداً لحرية التعبير وأن نطرح وجهات نظرنا ونقترح الحلول المناسبة.

وقد استجبنا للدعوة واجتمعنا وناقشنا الموضوع والتقينا بالكتاب والصحافيين وطرحنا عليهم الأسئلة وخضنا في التفاصيل ووضعنا تصوراتنا ولخصنا أفكاراً، كل بمفرده، ولكن ضمن عمل جماعي.

نتيجة هذه المتابعات تتمثّل في هذا الكراس نضعه بين يدي القارئ.

أوسلو ١٩٩٤

توريل بريكه.

حرية التعبير: الفرد والوعي

السياق العالمي

ساهمت قضية سلمان رشدي ومحاولة قتل وليام نيغورد في فتح أعيننا على الواقع العالمي حين يتعلق الأمر بانتهاك حقوق الإنسان من خلال قمع حرية التعبير. يتم قمع حرية الناس ومنعهم من التعبير عن آرائهم في مختلف أنحاء العالم، ويجري ذلك على يد السلطات السياسية أو على يد المجموعات الدينية الأصولية أو العصابات الإجرامية المنظمة. ويحدث ذلك في أغلب الحالات داخل حدود كل بلد.

ما تعرض له سلمان رشدي ومترجموه وناشروه يعد إرهاباً عالمياً وتحريضاً عليه، بمعنى أن الناس يعبرون الحدود من أجل قتل مواطن ينتمي إلى بلد آخر عبّر فيه عن رأيه داخل حدوده.

الرقابة هي عادة السلاح الذي تستخدمه السلطات السياسية

ضد معارضيها والمناوئين لها. وإلى جانب الديمقراطية الغربية المستقرة، توجد اليوم ديمقراطيات حديثة العهد، دول تعرفت إلى الديمقراطية تواً وهي معرضة للخطر كما هو الحال في بلدان المعسكر الإشتراكي السابق. والممارسة الديمقراطية لا تنصب فقط على تبين دستور ديمقراطي، بل هي تنصب أساساً على الوعي الديمقراطي، ليس بين جمهور المنتخبين وحدهم بل بين كل الناس. توجد هناك دول دكتاتورية يقودها انقلابيون، دول ذات حزب واحد حيث تحل الإيديولوجيا محل الدستور كما هو الحال في الصين. الجماعات الأصولية الإسلامية في العالم العربي هي المثال على المجموعات التي تمارس الرقابة والقمع من خارج السلطة السياسية.

ولكن هناك رقابة في العالم الغربي أيضاً. في بريطانيا لا زال الحظر مفروضاً على إجراء مقابلات إذاعية مع المتعاطفين مع منظمة الجيش الإيرلندي السري. وإمكانيات فرض حظر شرعي على الأعمال الأدبية أكثر رسوخاً مما هو في الدول الدكتاتورية. وباختصار فإن حقوق الإنسان، مثل حرية التعبير، تشكل نقطة ساخنة في العالم الذي يصبح أصغر فأصغر من خلال انتشار وسائل الإعلام وانفتاح الناس بعضهم على بعض. والسؤال الذي يطرح اليوم يتعلق بكيفية التعامل مع لجوء دول أخرى إلى خرق القوانين التي وقّعنا عليها معاً تحت مظلة الأمم المتحدة؟ هل ينبغي أن نستمر في ممارسة التجارة مع إيران، مثلاً؟ وما هو

رأينا بالسياسة النروجية والأوربية حيال المهاجرين واللاجئين في وجه انتهاكات حقوق الانسان التي تدفع الناس إلى الهجرة؟

صدمة الرصاصات التي دوت في أوسلو (ضد ناشر آيات شيطانية) دفعت النروج إلى تلمس موقف سياسي وثقافي جديد: فتحت أعيننا إلى درجة كبيرة على العالم الخارجي، وأكدت أن النروج جزء من المجتمع الدولي، ونبّهتنا إلى ضرورة إعادة النظر في قيمنا وتقاليدنا.

وبدأ الجميع يسأل: - ما هو مستوى حرية التعبير عندنا وما هي العقبات التي تقف في وجهها؟

- هل حرية التعبير متاحة للجميع أم أنها لا تشمل بعض المجموعات والأفراد؟

- ماذا تعني بالضبط حرية التعبير وفي أي سياق تاريخي تطورت؟

" لا أحب ما تقوله ولكنني أدافع عن حقك في أن تقوله"

حرية التعبير تقترن إقتراناً كبيراً مع فكرة التسامح في الحضارة الغربية: القدرة على الإصغاء إلى آراء الآخرين بغض النظر عن المستوى الأخلاقي الذي تنطوي عليه هذه الآراء وذلك من دون اللجوء إلى استعمال القسر. هذا النزوع ينهض من قلب مشروع التنوير في الثقافة الغربية.

ولكن الإقرار بهذا الحق يعود إلى عهد سابق. حين تعرضت

الإسكندرية إلى غزو المسلمين عام ٦٤٢ منح الغزاة حرية العبادة للمغلوبين. وفي عام ١٢٥٣ قام مبعوث من الفاتيكان بزيارة الخان المنغولي مانغو. قال الخان للمبعوث المسيحي: "نحن المغول نؤمن بوجود إله واحد وحسب، هو يحيينا ويميتنا وإليه نعود. ولكن كما أن الله أعطى اليد خمسة أصابع كذلك فقد فتح أمام الناس دروباً مختلفة".

نتذكّر ذلك في هذا الوقت الذي يقول فيه الأصوليون المسلحون أن فكرة حقوق الإنسان هي "بدعة غربية"، واصفين النقد الغربي للقمع السائد في العالم الإسلامي بأنه "امبريالية ثقافية غربية".

لقد مرّ وقت كان فيه المؤمنون المسلمون أكثر تسامحاً من المسيحيين. ولكن لنعد إلى تلك المقولة: "لا أحب ما تقوله ولكني أدافع عن حقك في أن تقوله". إلى أي حد نطبق هذه المقولة ونؤمن بها ونتحمل أن نصغي إلى آراء الآخرين قبل أن نهاجمهم؟

لنأخذ مثالين:

١ - حين عرض الباحث النروجي أود ليند برغ الفيلم والصور التي أنجزها عن الطرق التي تستعمل لقتل الفقمة خلق ذلك ردود فعل عنيفة. عرض ليند برغ الفيلم والصور في الخارج أيضاً. لم يستسغ كثير من النروجيين ذلك. وحسب مراسل داغبلاديت آرفيد برين فإنهم بصقوا على ليندبرغ وضربوا الممثلين". وقال برين: "رسمياً نتمتع بحرية التعبير في هذا البلد ولكن في الواقع الأمر محدود جداً".

٢- قام لاجئ عراقي في النروج بنشر سلسلة من المقالات في الصحف النروجية ينتقد فيها الإسلام. وقد تعرض هذا الكاتب إلى نقد شديد من الإسلاميين ومن ممثلي الرأي العام النروجيين على السواء لأنه تطرق إلى أشياء "لم يكن ينبغي التطرق إليها". وكان جوابه أن ما دفعه إلى اللجوء إلى النروج هو بالضبط إمكانية أن يقول رأيه ويتمتع بحرية التعبير. لقد أصبح العراقي ضحية "للرصانة السياسية" النروجية التي تضع الجماعة فوق الفرد. وكان مردّ ذلك أن نقد الكاتب من شأنه أن يصب الماء في طاحونة المعادين للهجرة واللجوء من النروجيين.

ويعطي هذان المثالان كيف يمكن أن يتم الحدّ من حرية التعبير جرياً وراء ذرائع تقليدية.

الحق الفردي

يعتبر حق التعبير من أكثر الحقوق ارتباطاً بمعرفة الإنسان.

لقد تطلب الأمر نضالاً طويلاً من أجل الظفر بهذا الحق وهو يستمر بفضل ومن أجل المعرفة. ولا يمكن الدفاع عنه إلا عن طريق المعرفة.

لا يمكن تحديد حق التعبير وفقاً للشأن العام أو المجتمع فقط. وبالرغم من أن حق التعبير يمكن أن يترافق، وهو ما يجري على أرض الواقع، مع واحد أو أكثر من العناصر الجمعية - مثل

الثقافة والمجموعة الإجتماعية ووضع المجتمع... إلخ - فإن استعمال حق التعبير يرتبط قبل كل شيء بالفرد وحده.

ونموذج العراقي الذي أوردناه خير مثال على ذلك.

تغدو المجتمعات الإسكندنافية أكثر وأكثر مجتمعات متعددة الثقافة ويترسخ نتيجة ذلك الميل إلى استيعاب الباكستانيين والأتراك والبوسنيين، مثلاً، كمجموعات بشرية لا كأفراد.

لنأخذ مثالاً من لاتفيا:

تحرم مجموعة من الناس هنا من حق التصويت ومن الحقوق المدنية الأخرى لأنها لا تتمتع بحق القول أنها " أثنية لاتفية". إنها "روسية". ويتم تبرير التمييز العنصري بدواعي الإنتماء إلى الجماعة. ولكن الحق الذي يتم خرقه هنا مرتبط بكل فرد حيث يتم حرمانهم من المشاركة السياسية في الأجهزة الإدارية في المنطقة التي يعيشون فيها. وهكذا فإن أساس حجب حق التصويت عن هذه الأقلية "الروسية" هو أساس جمعي ولكن تأثيره يطال الأفراد كلاً على حدة.

الدفاع عن حق الفرد في التعبير ينبع من اعتبار الإنسان كائناً مفرداً، مستقلاً، له الحق الفردي في أن يتعلم ويفهم ويصوغ آراءه الفردية على خلفية تجاربه الفردية الخاصة. وهذه النظرة إلى الكائن الإنساني هي التي تقع في صلب إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ومن الواضح أنه كلما كان المجتمع مفتوحاً للجميع كلما كانت أصالته أعمق ومساحة التعبير فيه أوسع.

ما هو موقع النروج من هذه النظرة؟

نلحظ ميلاً قوياً إلى وضع الأفراد في مجموعات وفرق. إذا عبّر أحدهم عن وجهة نظر فإننا سرعان ما نضعه في نفس الخانة التي تشمل أولئك الذين يعبّرون عن وجهة النظر ذاتها أو طرحوا ذات الفكرة في مسائل أخرى. لو أنك عبّرت عن معارضتك لحرب الفيتنام في الستينيات فإن معارضيك كانوا يصفونك من فورهم بكونك اشتراكياً أو شيوعياً. ومازال المعارضون لإجهاض النساء يوصفون بكونهم من أنصار حزب الشعب المسيحي وبأنهم من المعادين للمرأة عموماً.

كل هذا يكشف عن أن فهم واحترام حق التعبير، بوصفه حقاً فردياً، كي لا نقول الإقتناع بقدرة الفرد على استعمال هذا الحق، مازال ضعيفاً.

وحرية التعبير الفردي في جوهرها لا تعيق الفرد من الإنضمام إلى مجموعة أو التحدث باسمها.

وبالطبع فإن التعبيرعن الذات كمجموعة يتضمّن التعبير عن الذات كأفراد بالرغم من التحدث بصوت جماعي.

ومن جهة أخرى فإن أمثلة تاريخية كثيرة تشير إلى أن إنشاء مجموعات محددة كان السبيل إلى ضمان وحماية الحقوق الفردية، مثل الحركة العمالية الأمريكية وحركة الحقوق المدنية للسود في الولايات المتحدة.

الحقوق الجماعية

المثال القريب على ذلك هو الشعب السامي في البلدان الإسكندنافية.

إن تاريخهم الحزين مليء بالإضطهاد والتهميش الثقافي. في مقدور السامين الإتيان بأمثلة كثيرة عن انتهاك حرية التعبير. فقد حرموا في فترات طويلة من تاريخهم من حق التعلم بلغتهم الأم وبالتالي مُنعوا من التكلم والغناء بلغتهم في المدارس. وضع السامين في المجتمع النرويجي اليوم يختلف عما كان عليه قبل عشر سنوات على الأقل. لقد تحسن وضعهم بموازاة تطورهم في المجتمع. وهذا كان ثمرة عمل أجيال من السامين الذين بقوا محتفظين بلغتهم وتراثهم وصاروا الآن يملكون الصحف والمجلات بلغتهم كما صدرت كتب بهذه اللغة و أنشئت مطابع وساهم كل ذلك في إغناء الثقافة السامية.

إن العمل من أجل احترام الثقافة السامية في المجتمع النرويجي كان عملاً جماعياً.

هكذا فإن الحركة العمالية والحركة النسائية وحركة المثليين جنسياً....إلخ توصف بكونها حركات وأعمال جماعية أي تبغي هدفاً مشتركة.

ولكن الأفراد المنصهرين في كل جماعة هم المستفيدون في نهاية الأمر من المكاسب الجماعية. فالفرد المثلي جنسياً بات

يتمتع بحق الزواج والمرأة بوصفها فرداً باتت تتمتع بحق التصويت.

فمن خلال الإعتراف بالجماعة يمكن للأفراد أن يحصلوا على مزيد من الإحترام والحقوق.

ومثال الساميين يظهر الترابط الوثيق بين الإعتراف الرسمي بالحقوق والإمكان الواقعي للتمتع بتلك الحقوق. وفي السياق الحديث لحقوق الإنسان كان ثمة نقاش طويل حول العلاقة بين الحقوق الفردية والجماعية. ويمس هذا النقاش حق التعبير بشكل مباشر. وهناك تأكيد على أن حق الفرد يمكن أن ينتهك بذريعة حق الجماعة. وبرأينا ينبغي أخذ حقوق الأفراد بعين الإعتبار أثناء مقاربة حقوق الجماعة. ويجب أن تصاغ هذه الحقوق الأخيرة بحيث لا تشكل (فيه) خرقاً لحقوق الأفراد. حينما تشعر ثقافة معينة أو مجموعة ما بالتهديد من جانب المجتمع الأكبر فإن أي نقد يوجه إليها من أحد أفرادها يعد في نظرها نوعاً من عدم الوفاء أو نشراً للغسيل الوسخ، كما رأينا في حالة الكاتب العراقي. لقد جرى انتقاد هذا اللاجئ - من قبل جماعته ومن النروجيين على حد سواء - لأنه استفاد من حق قائم في ديمقراطيتنا الغربية. ولنا أن نطرح هذا السؤال: هل يحق للمجتمع النروجي أن يطالب باحترام حق التعبير من الجماعات الأثنية التي تفتقر إلى هذا التقليد؟ من وجهة نظر ليبرالية وديمقراطية الجواب هو نعم.

اقتراح: ينبغي إجراء دورات إجبارية لشرح الحقوق والواجبات

المدنية لأولئك الذين يحصلون على الجنسية النروجية أو يمكثون في النروج فترة طويلة. والغاية من ذلك هي تهيئة هذا المواطن النروجي الحديث لإحترام، والإستفادة من، تقاليد البلد في المجالين السياسي والقانوني.

مثل هذا الإقتراح فرض نفسه من خلال النقاش الذي دار على صفحات الصحف النروجية حول ردود فعل المسلمين على طبع كتاب سلمان رشدي "آيات شيطانية".

وحين انتشر خبر مشاركة سلمان رشدي في ندوة عن حق التعبير في ستافانغر في خريف ١٩٩٤، ارتفع النقاش ثانية بعد أن أعلن أحد المسلمين عن عزمه في تنفيذ الفتوى على الأرض النروجية (وهو تراجع عنه في ما بعد).

ينبغي عدم اعتبار هذا الإقتراح كتعبير عن الغطرسة الثقافية أو الرغبة في التأثير على الذين يكتسبون الجنسية النروجية حديثاً، بل كسعي لدفع المهاجرين إلى التعرف على القوانين والأعراف السائدة في البلد الذي قرروا العيش فيه.

فكرة القيام بتنظيم دورة كهذه ليست أمراً جديداً بالنسبة للدولة. المواطنة هي نوع من العقد بين شريكين. في الولايات المتحدة يتطلب الحصول على الجنسية ترديد النشيد الوطني وقسم الولاء. وهذا مفهوم إذا نظرنا إلى الخلفية التاريخية لهذا البلد بوصفه أمة من المهاجرين. ولكن شيئاً كهذا سوف يبدو شاذاً في

النروج ولكن يتوجب على الذين يرغبون في العيش معنا أن يكفوا عن تجاهل القوانين الأساسية الموضوعة هنا للحياة المشتركة، ومن جملة ذلك بالطبع حق التعبير عن الرأي.

قد تكون هناك مسافة بين الحق النظري في التعبير وبين إمكانية تطبيقه على أرض الواقع.

لنفكر بالصمت النسبي[1] لأفراد الذين ينتمون إلى جماعات تملك صورة متواضعة عن نفسها أو تشعر أنها "تقف خارج الدائرة" أو أنها "مختلفة". هذه جماعات تعرضت إلى استحقار المجتمع الكبير أو أنها اختارت العيش في عزلة. إنها مجموعات مهمشة يعرف المجتمع الكبير عنها القليل أو أنه يملك عنها تصورات مسبقة. والأمر يتعلق هنا بأقليات إثنية أو دينية أو جنسية أو اجتماعية.

في الجماعات المضطهدة ليس غريباً أن يتبنى الأفراد وجهة نظر المضطهدين (مقولة السيد/ العبد) . لقد ظلّ الكثير من السود في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة يؤمنون بالصورة التي شكلها البيض عنهم بوصفهم من مرتبة دنيا.

وفي ما يتعلق بالنروج يمكن طرح السؤال التالي: أي صورة يملكها هؤلاء عن أنفسهم في النروج: الغجر والنروجيون من أصل باكستاني والعاطلون عن العمل والذين يتلقون الحد الأدنى من التقاعد والمثليون جنسياً والسحاقيات والأمهات الوحيدات

والمصابون بمرض مزمن والمعاقون.

إلى أية درجة يستطيع المنتمون إلى هذه المجموعات أن يستخدموا حق التعبير سواء كأفراد أو كمجموعات؟

يتعلق الأمر أيضاً بقدرة المجتمع الكبير على خلق الشروط المناسبة لممارسة هذا الحق.

إن الأمر يتعلق، من بين أشياء أخرى، بكيفية استقبال المجتمع الكبير لأعضاء هذه الجماعات، بالتسامح والإنفتاح أم من خلال أحكام مسبقة.

ما كشفت عنه الصحافة في الفترة الأخيرة عن الإضطهاد الذي تعرض له التاتيون في النروج يعطي مثالاً جيداً لفهم السبب الذي يمنع التاتيين من الظهور في العلن سواء كأفراد أو مجموعة بوصفهم تاتيين.

المحاولات التي بذلت في الماضي للدمج الإجباري لم يخلق أي نوع من التفكير الجديد في هذا المجال.

بالطبع تصدمنا اليوم المعاملة التي تلقاها التاتيون والساميون وندرك أن اللجوء إلى الإلتقاء بفلاحي المجموعة الأخيرة للإستفادة من خبراتهم قد أدى إلى إدخال الواقع السامي في الفضاء العام النروجي وفتح المجال أمام التعبير الثقافي السامي من خلال استعمال لغتهم وعبر قنواتهم الخاصة. بالموازاة مع إشهار الهوية السامية، استطاع الساميون اثبات وجودهم الفردي

والجماعي والظهور كمشاركين متساويين في المجتمع الكبير.

وفي الوقت نفسه ثمة ميل إلى إدماج أقسام كبيرة من "فلاحينا الجدد (إقرأ: من غير البيض) بأسرع ما يمكن: جعلهم نروجيين. إدراك أهمية تعليم اللغة الأم كشرط للإندماج بدأ ينتشر ولكن معه ينتشر الخوف من التقوقع في غيتوات. وهذا ما يخشى منه السياسيون والناس العاديون على السواء. والمسألة التي تطرح هي إلى أي حد يمكن تقبل واقع أن النروج غدت مجتمعاً يضم مجموعات لغوية كثيرة، إلى جانب النروجيين والساميين، وضرورة البحث بالتالي عن نماذج بديلة للمدارس لإنجاح عملية الإندماج.

لنعاين هذا المثال على يد مؤرخ نرويجي كبير:

في ١٩١٦ تلقى البروفسور هالدان كوهت (١٨٧٣ - ١٩٦٣) طلباً من " المنظمة المركزية للسلام الدائم" ليقوم بإعداد تقرير عن حقوق الأقليات القومية. وفي وثيقته عن الموضوع يفصل كوهت بين حقوق الأفراد وحقوق القوميات. إضافة إلى الحقوق المدنية العادية التي يتمتع بها كل فرد بغض النظر عن انتمائه القومي، فإن ثمة حقوقاً ثقافية للجماعات.

يعرف كوهت الأقلية القومية بكونها كل أقلية تبلغ من الكبر حداً يتيح لها تنظيم فضاء اجتماعي محدد أو إدارة مدرسة ابتدائية. ومن حق هذه الأقلية أن تحصل على الحق في ذلك فضلاً

عن المساعدة الإقتصادية. كل الأقليات التي لديها من الأطفال ما يؤلفون مدرسة لها الحق في أن تقيم مدارسها الخاصة.

وينبغي أن تكون المدرسة مستقلة ما أمكن عن الدولة التي يعيشون في كنفها ولكن من دون خرق قوانين الدولة. والأقلية هي التي تختار لغة التدريس في المدرسة مع لغة الأكثرية بوصفها اللغة الأجنبية الأولى.

وفي ما يتعلق بموضوعنا ينبغي التركيز على المبدأ الأساسي لدى كوهت: ينبغي على الدولة أن تصون حقوق الأفراد بوصفهم مواطنين وأن تخلق الأساس للحرية الثقافية للأقليات التي يجب أن تحظى بأكبر قدر من الإستقلالية.

والخلاصة هي أن الأقليات نفسها هي المسؤولة عن حماية ثقافتها. والأرجح أن أهم شيء في نظر كوهت هو تقييد نفوذ الدولة على الحياة الثقافية الأمر الذي يمكن معه تجنب قيام الدولة بأخذ جانب مجموعة على حساب مجموعة أخرى. وهذا هو عكس سياسة الإندماج. هذه سياسة تولي الإنتباه لحقوق الأقليات، كمواطنين وكمجموعة على السواء، وتضع الأساس للمساواة بين المجموعات وتمنح إمكانية التواصل المتساوي بين وجهات نظر مختلفة.

ولا بد من الإشارة إلى أن مثل هذه الأقليات تفتح مدارسها الخاصة (مثلاً المدارس الفرنسية والإنكليزية في أوسلو، ومدارس

شتاينر والمدارس الكاثوليكية في أوسلو وبرغن).

اقتراح: لصون الحقوق الثقافية للأقليات الدينية واللغوية ينبغي تهيئة الشروط اللازمة لإقامة هذه المدارس انطلاقاً من ثقافة الأقليات نفسها بحيث يتم تسيير هذه المدارس ككيانات مستقلة ذاتياً، من ضمن القانون النرويجي، وبما يخدم الأقليات نفسها.

حرية التعبير: حق الوصول إلى المعلومات

كما ذكرنا فإن هناك مجموعة من الأقليات، أو المجموعات الهامشية، إلى جانب المجموعات الأثنية. انسجاماً مع حرية التعبير ينبغي على المجتمع الكبير أن يساهم في خلق الشروط التي تتيح لهذه المجموعات أن تستفيد على أرض الواقع من المبادئ النظرية لحرية التعبير كلّما دعت الحاجة إلى ذلك.

وفي المجتمع الديمقراطي فإن من الضروري ضمان الوصول إلى المعارف والمعلومات. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يربط حرية التعبير بحق "البحث عن المعلومات وتلّقيها".

إن حصول المجموعات الهامشية على المعلومات في ما يتعلق بها لا يفيدها فقط بل يفيد المجتمع الكبير الذي تعيش فيه هذه الأقليات أيضاً. المعرفة "قلص وتزيل الأحكام المسبقة وتخلق التواصل وتضع الأساس للإحترام الإنساني المتبادل بين الجانبين.

وهناك إمكانية للتغلب على نقص المعارف، حتى لو كان أعضاء المجموعات المهمشة عاجزين في البداية أو غير راغبين في تحسين شروط وجودهم. في وسع الصحافيين إثارة الموضوع وفي مقدور الصحف أن تفتح الأبواب وتدعو إلى الإفصاح عن الآراء.

لدى الصحافة النرويجية تقليد راسخ في النقد الإجتماعي. لقد قام الإعلام بإثارة الكثير من المسائل الصعبة والشائكة. يتوجب على الحكومة تشجيع هذا التقليد والمساهمة في نشره.

اقتراح: ينبغي الدعوة إلى تخصيص جوائز والمساهمة فيها. يمكن لهذه الجوائز أن تكون سنوية تشارك فيها الصحف والحكومة معاً. هذه الجوائز تذهب إلى الكتّاب/ الصحافيين ممّن ساهموا في دفع مجموعة أو أفراد إلى المشاركة في حوار علني، سواء لإيصال آراء المجموعة أو الأفراد أو لإلقاء الضوء على الوضع الحياتي للمجموعة أو الأفراد. ينبغي الإعلان عن أن الجائزة تمنح للكتّاب/ الصحافيين الذين قاموا من تلقاء أنفسهم بالخوض في لفت انتباه الرأي العام إلى المجموعات المهمشة وعرض مشاكلها أو وجهات نظرها أمام العلن.

نشر المعلومات بوصفها أساس حرية التعبير هو مسؤولية الكثير من الأطراف. الصحافة والمكتبات مثلاً. هناك تقليد عريق في المكتبات الشعبية في النروج يقوم في ضمان تنوير الشعب بأيسر الطرق ومجاناً.

الحاجة إلى المعرفة تزداد في مجتمعنا ومن المهم أن تضمن

المكتبات إمكانية الحصول على هذه المعرفة. ويتضمن هذا الأمر إمكانية التمتع بآثار التطور التكنولوجي ما يعني ضرورة قيام الحكومة بتسهيل ذلك. وهذا الأمر يقتضي بطبيعة الحال تطوير خبرات العاملين في المكتبات من خلال استقدام الأجهزة المتطورة لإرضاء حاجة الأفراد و مؤسسات المجتمع المختلفة على حد سواء. تنهض الحاجة إلى الأرشفة والتخصص أيضاً.

الشرط الآخر لحرية التعبير يقوم في حرية البحث.

ما جرى في الفترة الأخيرة من تخفيض في الميزانية المخصصة للبحوث أمر يبعث على الأسف ولاسيما في وقت يشهد إقبالاً على البحث والتمحيص. هذا يعني أن البحث يعتمد على دوافع تأتي من خارجه كما أنه يعتمد على الجهة التي تدفع. البحث الحر يملك الحق في أن يحاول ويفشل وأن يجرب ويأتي بأفكار جيدة. من وجهة نظر حرية التعبير فإن اعتماد البحث على من يدفع أمر محزن للغاية. من المهم أن ندق جرس الإنذار إلى أن البحث لا يزدهر إلا في جو الحرية الأكاديمية التقليدية التي من شأنها أن تمنح المجال للأفكار الجيدة كي تنتشر.

البحث الذي يتم حسب الطلب من شأنه أن يقود إلى طغيان الإتجاه الواحد والتوافقية وذلك من خلال الأخذ بعين الإعتبار لشروط أولئك الذين يملكون السلطة والمال في المجتمع.

مثل هذا السلوك يعد من أخطر التهديدات التي تواجه حرية التعبير في مجتمع ديمقراطي.

استبداد التوافقية

كان الفيلسوف وعالم الإجتماع والمصلح الإنكليزي جون ستيوارت ميل (١٨٠٦- ١٨٧٣) قد حذّر من العقبات التي تقف في وجه حرية التعبير والآتية لا من سلطة الدولة والبوليس بل مما يسمى ب"العقل الجمعي" و"حكمة التقاليد".

التاريخ العالمي مليء بالأمثلة عن "الواحد الذي واجه الجمع". الأفراد أو المجموعات التي تجرأت على الوقوف في وجه "الحقائق" الراسخة. الجانب الآخر من حوادث كهذه هو موقف الجماعة المستبد والعدواني إزاء المخالفين، أي أولئك الذين يفكرون باستقلالية وبشكل مختلف ويتجرأون على عرض أفكارهم. وإحدى النقاط التي ركز عليها ستيوارت ميل جهده تمثلت في مواقف المجتمع الذكوري إزاء النساء اللواتي يكافحن من أجل المساواة والإستقلالية.

المفكر الآخر في هذا المجال هو المؤرخ السياسي الفرنسي ألكسيس دو توكفيل (١٨٠٥- ١٨٥٩)، لقد كتب عن نزعة الرقابة الذاتية، لا تلك التي عرفناها في الواقع السياسي في أوربا الشرقية سابقاً بل ذلك الموقف الذي يتخذه الأفراد بالسكوت عن إبداء الرأي إزاء ما هو خطأ كتابة وقولاً. وهذا يذكرنا بـ "قانون جانيت" لأكسل ساند يموسي: يجب ألا تظن أنك شيء، يجب ألا تظن أنك أفضل منا. كتب توكفيل مؤلفه

الكلاسيكي "الديمقراطية في أمريكا" عام ١٨٣٥ حول نمطية أسلوب الحياة في الولايات المتحدة. في هذه البلاد التي تعلقت بالحرية أكثر من أي شيء آخر كان شعار "الحرية، المساواة، الأخوة" أدى إلى نوع من فلسفة المساواة قائمة على قدر كبير من ميكانيزمات مات الرقابة. كان توكفيل يخشى أن تؤدي المساواة الإجتماعية والسياسية إلى تجفيف منابع التنوع. وهو رأى أن هذه المساواة سوف تعمل في نهاية الأمر على ترسيخ دولة عليا، مرنة ولكن مستبدة في جوهرها، تتخذ أشكالاً أبوية بإضطراد. الجميع يتعلق بها وهي تستجيب للجميع وتلبي رغباتهم. ستكون حامية ورادعة، حارسة ومهددة، حنونة ومستبدة. ورأى توكفيل أن جهاز الدولة سوف ينمو من عنف فيبتلع المجتمع المدني ويغرقه من خلال قوة سيطرة لم يحلم بها أي من الملوك والأباطرة في السابق. والنتيجة تكون التحكم الإجتماعي والرقابة الذاتية وفقدان الشجاعة الإجتماعية. هذه التنبؤات تجسدت على أرض الواقع في العديد من الدول بعد موت توكفيل. وفي وسع البلدان الإشتراكية الديمقراطية في الشمال الأوربي أن تصاب بالأمراض التي ذكرها توكفيل.

سلطة الدول في البلدان الشمالية ليست مجرد سلطة قانون شكلية. إنها تشترك أيضاً في توزيع وسائل العيش ومن خلال برنامجها عن الرفاه الإجتماعي فإنها تسعى إلى خلق مواقف راسخة لدى الناس. أي أن سلطة الدولة تخلق قيماً ومثلاً عليا

تغزو الفضاء الفردي وتصادره. وبالمقابل صحيح أن المساواة السياسية والإجتماعية لم تحطم الحرية ولكن يجب الحذر دوماً من النزعة التوافقية التي يمكن أن تتسرب إلى النفوس.

إن التنبؤات عن هزيمة الديمقراطية لم تكن صحيحة بالكامل. ويكفي أن نلقي نظرة على الموجة الديمقراطية التي اجتاحت العالم (كما في أميركا اللاتينية والإتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية والحركة الطلابية في الصين). في العالم كله ينهض ناس يملكون الجرأة على رفع أصواتهم ضد الإضطهاد ويدفعون ثمن ذلك من حياتهم في أحيان كثيرة.

حرية التعبير: لما ولمن؟

كان أسهل شيء على الدوام هو الوقوف مع "عموم الشعب". لا يحتاج المرء إلى شجاعة ولا إلى حماية كي يكرر ما تقوله "الحكمة الشائعة". إن وجود الأفكار النقيضة لدى الأشخاص الذين يتصرفون بشكل مختلف ويملكون آراء مختلفة هو الذي طرح مسألة حرية التعبير.

كيف كان في الإمكان النظر إلى امريء يقول بأن الأرض دائرية في وقت كانت السلطات الدينية والرسمية والرأي العام تقرر أن الأرض مسطحة؟

ماذا كان في الوسع القيام به إزاء لجوء بعض الناس في الولايات الجنوبية الأميركية في القرن الماضي إلى المطالبة بتحرير

العديد في وقت كان الرأي العام يرى العبودية شيئاً طبيعياً ومعقولاً.

لقد أحرق الكثير من الحطب وأطلق الكثير من الرصاص من أجل إسكات المخالفين للرأي العام السائد.

وهكذا فإن المخالفين، المتمردين، الذين هم مختلفون، هم الذين يحتاجون إلى حرية التعبير.

حتى في المدن الشمالية الصغيرة هناك حاجة للوقوف في وجه التيار. في بعض البلدان يمكن للإنسان أن يسجن ويعذب بسبب أقوال تلفظ بها أو كتبها. وفي بلد مثل النروج يمكن للمخالف أن يتعرض للشتم والضرب فيضطر إلى تغيير مدرسته أو مكان عمله أو ينتحر.

مقاومة الرأي العام السائد تحتاج إلى مخيلة وشجاعة. ولكن أي قدر من المخيلة والشجاعة؟

المجتمعات تتطور عبر نشر الآراء المختلفة، عبر الصراع بين المواقف القديمة والمواقف الجديدة.

إن تقبلنا لحرية الفرد في أن يفكر ويعبر عن رأيه يعني أن نتيح المجال لهذا الفرد كي يقول وجهة نظره الخاصة سواء كانت متفقة مع رأي المجموع أم لا.

إن التنوع في المجتمع، أو إذا شئنا القول، الإستعمال الفعال لحرية التعبير، لا ينشأ من خلال إخضاع الجميع لنظام تربوي

وتثقيفي واحد. ينبغي أن يسود التنوع في الأساليب والمقررات. هذا ليس سهلاً بالطبع، إذ ينبغي في الوقت نفسه ضمان الحد الأدنى من الكفاءات. صحيح أنه يجب أن يتمتع الجميع بالمساواة في الحصول على التعليم ولكن ليس من الضروري أن تكون المواضيع والمضامين واحدة.

هل ينبغي أن توافق السلطات على مضامين المقررات المدرسية والجامعية؟ أليس ثمة خطورة من أن تغدو الكتب المدرسية أداة سياسية في يد حفنة من التربويين العاملين في السلك الحكومي؟

لا نقول أن التربويين يمارسون الرقابة أو أنهم يعيقون ظهور الكتب الجيدة ولكننا نتمنى مجتمعاً يضم أوسع ما يمكن من الآراء ووجهات النظر والمواقف. نتمنى مدارساً بوصفها حدائق للحرية أوسع من مجرد امتحانات وعلامات قبول ومنهاج تربوي صارم. نتمنى مناخاً تتوفر فيه الإمكانية لإنطلاق المبادرات الفردية والمواقف المخالفة والآراء الجديدة بما يتخطى ما يسمح به الرأي السائد.

اقتراح: إزالة نظام الإقرار الرسمي للكتب المدرسية في النروج. إن من الإشارات الجيدة في وقتنا الراهن أن يختفي التجانس الثقافي الراسخ من قلب المجتمع. الإقتراح المذكور أعلاه هو محاولة مقصودة لنقل المسؤولية من المؤسسة الرسمية إلى المجتمع المدني والكتاب والمدارس وأصحاب الرأي. إختيار الكتب

المدرسية يجب أن يترك لكل مدرسة ويشترك فيه المعلمون وأهالي التلاميذ والطلاب أنفسهم.

الدول المركزية الحديثة كتلك القائمة في الشمال الأوروبي، تملك بنى من شأنها أن تهدد حرية التعبير. من واجب الدولة أن تمنح المواطنين كافة حقوقهم، مثل حق اختيار المدرسة. إن كل حكومة تحمل قيماً محددة تنسجم مع برنامجها الإيديولوجي. إذا كانت هذه الحكومة شعبية فإن الأفكار التي تحملها تنتقل إلى أوسع القطاعات من الناس. وهذا من شأنه أن يقود الحكومة إلى الإحتفاظ بتلك الأفكار وتسويقها على الدوام وذلك من أجل الإحتفاظ بالسلطة.

ولكن قوة حرية التعبير تكمن في الأفكار غير الشعبية، تلك التي تشذّ عن سوية الجماعة. إنها الطريق المؤدي من "رأي الجماهير" (دون أن نعني الحطّ من قيمة هذا الرأي) إلى الإبتكار ومن هنا تنهض إشكالية " ضرورة أن تقوم الدولة في النظام الديمقراطي بفتح كافة القنوات للنقد والتشكيك ونشر المواقف. على السياسيين الذين يديرون دفة الحكم أن ينأوا بأنفسهم عن المواقف"الشعبية التي تتحكم بالمجتمع لا أن يتملقوا لها. نحن نعرف أن هذا أمر صعب ولكننا نذكر بأن البلدان الشمالية هي ديمقراطيات تمثيلية وليست شعبوية. أي أن السياسيين ليسوا مشاركين بل ممثلين يتمتعون بمساحة واسعة للمناورة الذهنية. مثل هذا الأمر من شأنه أن يرفع من مستوى المعرفة العامة في المجتمع

وأن يحرّض على الإستعمال الفعّال لحرية التعبير ويفتح المجال أمام النقاش العام.

لماذا حرية التعبير؟

باختصار يمكن إيراد ثلاث محاجات رئيسية لصالح حرية التعبير:

١- حرية التعبير ضرورية للوصول إلى الحقيقة.

٢- حرية التعبير شرط من شروط قيام الشعب بحكم نفسه ومراقبة السلطة وبالتالي الحيلولة دون سوء استعمال السلطة.

٣- حرية التعبير جزء لا يتجزأ من حق الفرد في تطوير شخصيته وإثبات هويته.

هذه المحاجات الثلاث مترابطة منطقياً وواقعياً ولكن يمكن في الوقت نفسه الفصل بينها والتوقف عند كل واحدة على انفراد.

الحقيقة

كان جون ستيوارت ميل يصر على الدوام على التأكيد بأننا لن نتمكن من معرفة صحة وجهات نظرنا ما لم نسمع وجهات النظر المضادة. الشيء نفسه قاله الشاعر الإنكليزي جون ميلتون.

(١٦٠٨- ١٦٧٤) قبل مائة عام من ذلك في كتابه "آيرو باجيتيكا" (١٦٤٤) الذي هاجم فيه كل أنواع الرقابة والقمع الفكري.

وكانت الغاية من ذلك إظهار واقع أن تبادل وجهات النظر الحر وحده كفيل بإظهار صحة الأفكار أو عدم صحتها. ابتكر ميلتون مقولة "السوق الحر لتبادل الأفكار" . بالطبع يمكن للمرء أن يعترض بالقول أن هذا لا يشكل ضماناً لأن تنتصر "الحقيقة" بغض النظر عن مستوى تبادل الآراء ودرجة انفتاحه. إن السوق لا يوفر أرضية ممتازة للفصل بين الأشياء وفرز الصالح من الطالح. إنه مجرد ساحة. حجة الحقيقة في هذه الحالة هي: نستطيع فقط أن نخلق "شروط" البحث المشترك عن الحقيقة.

وهذه النظرة بالضبط كانت وراء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ إذ تضمن حرية الفكر والضمير والدين في الفقرة ١٨ وحرية الرأي والتعبير في الفقرة ١٩، ولكن أيضاً حرية"البحث عن المعلومات والحصول عليها" (تتحدث الفقرة عن "حرية" البحث والوصول إلى والمشاركة في المعلومات والأفكار

من خلال وسائل الإعلام ومن دون تقيُّد بالحدود الجغرافية).

يعبِّر المرء عن نفسه على خلفية الإعتراف به. وإذا ترتب عليه أن يعبّر عن شيء أبعد من معايشته الذاتية، الفردية، القريبة حقّ له الحصول على المعلومات من مصادر أخرى غير معرفته الخاصة.

والإقرار بهذا الشيء يرد في الفقرة ١٩ من الإعلان العالمي. الفيلسوف الألماني المعاصر يورغن هابر ماس (ولد عام ١٩٢٩) دعا إلى ما سماه "الحوار المتحرر من الأحكام المسبقة" بوصفه حجر الأساس في منظومته الفلسفية والإجتماعية وفي نظرته إلى الديمقراطية. وهذا يقتضي تمسك المشاركين بمطلب النزاهة الفكرية. يطالب هابرماس بحوار لا يتمتع فيه أي من المشاركين بامتياز ما نتيجة التمتع بإمكانية الحصول على المعارف والمعلومات أكثر من الشركاء الآخرين. البحث عن الحقيقة يجب ألاّ يتقيّد قدر الإمكان بأي نوع من التكتم على المعلومات. لنأخذ مثالاً ملموساً: ينتقد الكثير من النروجيين السياسة الرسمية الحالية في ما يتعلق بالهجرة واللجوء. وفي الوقت نفسه يطرح هذا الموضوع بشكل خجول في وسائل الإعلام. لا شك أن هذا ينبع من نقص المعلومات لدى المنتقدين.

وتنشأ فكرة هابرماس من مقولته عن مساواة الناس في حق البحث عن المعرفة إذ لكل فرد الحق في معرفة الحقيقة. لا أحد يتمتع بحق استثنائي يتخطى بموجبه الآخرين في الظفر بالمعارف النظرية. الحقيقة هي الشيء الذي يستطيع الفرد، كمواطن

وكشخص مستقل، أن يتوصل إليه بجهوده الخاصة. يمكن إدراك الحقيقة من خلال النشاط والتفكير المستقلين للفرد.

في الماضي كان لابد من الكفاح لإنتزاع هذا الحق من الكنيسة ورجال الدين. كانت ثمة الفرضية التي تقول أن الحقيقة يجب ألاّ تترك للأفراد كي يبحثوا عنها بجهودهم الذاتية. كان على الفرد أن يطيع ويخضع لجهات ذات امتياز حصري في تقرير ما هو "حق" وما هو باطل.

هذه النظرة وجدت في القرن الماضي، ولاتزال موجودة إلى حد ما في أوساط الزعماء السياسيين ورجال الدين الذين يعتبرون الوحيدين الذين يعرفون "الحقيقة" من دون سواهم.

النتائج التي يمكن أن تتمخض عن الحوار الخالي من "المواقف المسبقة" واضحة للأنظار: إنه يساعد الدولة الديمقراطية على تسوية الخلافات وإزالة اللامساواة إلى أكبر حد ممكن في مجالات توزيع الثروة والعلاقة مع السلطة...إلخ. إن الحوار الخالي من المواقف المسبقة كطريق إلى الحقيقة هو أحد أرقى أشكال السلوك الحديث. الإنسان الحديث يجد نفسه أمام حقائق مختلفة، وهو يجب أن يتحلى بالتواضع ويتذكر على الدوام إمكانية أن يكون على خطأ وهذا الأمر يقع في قلب النزعة الإنسانية الغربية مثلما تجسدت عند فولتير وعند سقراط من قبله.

" ما هو التسامح؟ إنه الثمرة الضرورية لإنسانيتنا. كلنا معرضون للخطأ. لذا علينا أن نغفر بعضنا لبعض على حماقاتنا.

هذا هو القانون الأساسي لطبيعتنا. القانون الأول لكل الحقوق البشرية". (فولتير، القاموس الفلسفي).

اقتراح: على السلطات الحكومية إدخال الفلسفة والمنطق التحليلي في المراحل الأولى من المدارس النروجية.

إن هذا الأمر يستجيب لدواعي تقوية النضج لدى التلاميذ وإرضاء الفضول الكامن في نفوسهم على حد سواء.

نقد السلطة وحماية التعددية

يرتبط وجود حرية التعبير سياسياً بإمكانية المشاركة في الديمقراطية. فهي تضمن للمواطنين المعلومات والإنفتاح من جانب سلطة الدولة والتأكد من عدم حدوث أي أمر في السر. إنها تؤمن للمواطنين الأرضية للمشاركة في صنع القرار السياسي.

ولكن بالرغم من أن حرية التعبير ترتبط بالديمقراطية فهي ليست نتيجة لها. إنها شرط الديمقراطية. حرية التعبير هي جزء من مفهوم سيادة الشعب وحق الشعب في إدارة شؤونه بنفسه. وإنها بهذا مفهوم قديم رغم أنها قيدت على الدوام بدواعي ومتطلبات السلطة.

كتب الفيلسوف الهولندي - اليهودي باروخ سبينوزا (١٦٣٢-١٦٧٧) في كتابه "اطروحة في سياسة اللاهوت" أن النقد العلني للدولة هو لصالح الدولة لأن من شأن هذا النقد أن يضمن انسجام القوانين مع المصلحة العامة. بهذا يتم الحفاظ على الديمقراطية

فـهي، أي الديمقراطيـة، أكثـر أشكال الحكم طـبيـعـيـةً. وكمـا كـتب سبينوزا في القـرن الـسـابع عشـر فـقد اكـتـسب مفـهـوم الديمقراطيـة مكانة أكبـر وازداد حضوره رسوخاً بوصفه سلاح الفـرد للدفاع عن حقوقه في وجه تجاوزات السلطة.

الرئيس الأمـريكي تومـاس جـيـفـرسـون (١٧٤٣- ١٨٢٦) الذي كان من أنـصار فلسفـة التنوير اعـتبر حـرية التـعبيـر حجـر الأساس في ما خصّ العـقد الحقـوقي الذي يجب أن يتم بين المواطن والدولة والحق المدنـي في العـصـيـان والتـمـرد في حـال خـرق الدولـة لذلك العقد. لم يربط جيفرسون، مع آخرين مثـل جيمس ماديسون (١٧٥١- ١٨٣٦)، الحقـوق بالعقيـدة والضميـر، حيث اعتبرت في الملحق الخامس حقوقاً جماعية، سياسية، بل هو عدّها حقوقاً ما قـبل سـياسيـة أي "طبيعيـة". اعـتبرت هذه الحقوق "غـير قـابلة للفـصـل" ، وجزءاً من طبـيـعـة الإنسـان، إذ هي حقـوق تنهض مع نهـوض كل فـرد بمعـزل عن سـيـاق التطور الإجـتـمـاعـي والمدني. عندما طرح ماديسـون "وثيقة الحقوق" ميّز بين "الحقوق الطبيعية، مثل حق التعبير مثلاً وبين تلك التي يمكن للقضاء أن يبت فيها".

إن العـلاقـة واضـحـة بين الحقـوق السـيـاسـيـة والمدنيـة من جـهـة والحقـوق الإجتماعـيـة والإقتصـادية من جهة أخرى. إن هذه الحقوق تكمل بعضها بعضاً ولا تتصادم.

وإذا انتـقلنا من الـولايات المتـحدة بإتجـاه الشـرق نجـد الكاتب الإقـتـصـادي الهندي - البـريطاني أمـارتيـاسن يـكتب بأن حـقـوق

الإنسان في المجتمع الحديث لا تقتصر على مجرد حق التعبير والرأي بل هي شروط ضرورية لتحقيق الحرية الإجتماعية والإقتصادية والتطور. إن الهند والصين تتشابهان في المستوى الإقتصادي والمعيشي ونسبة الفقر ولكن الهند تمتاز عن الصين بحرية الصحافة.

في الخمسينيات ضربت المجاعة مناطق واسعة من الصين ولكن أحداً لم يسمع عنها شيئاً لأن السلطة تقمع الصحافة وتمنع الصحافيين من الخوض في أشياء لا تريد السلطة أن تنكشف للرأي العام. أمر كهذا غير ممكن في الهند لأن صحف المعارضة لا تدع الفرصة تفوتها كي تكتب عن الحوادث السلبية والنواقص في المجتمع. يسير أمارتياسن على خطى ستيوارت ميل الذي كان كتب في كتاب "عن الحرية" أنه ينبغي ألا نعتبر الحرية هدفاً بذاتها بل طريقاً لتحقيق الرفاه الإنساني بالمعنى العريض للكلمة. (هنا لا نركّز على "الحرية" بل على حرية التعبير. فالحرية مفهوم أوسع وأعقد بالمقارنة مع حرية التعبير).

أكلاف حرية التعبير

حرية التعبير ليست من دون أكلاف. الكثير مما يمرّ تحت اسم حرية التعبير يمكن أن يخلق ردود فعل متناقضة لدى القراء والمستمعين والمشاهدين.

في عام ١٩٧٠ طالب النازيون الأميركان الحماية وفق الملحق

الخامس وذلك من أجل أن يقوموا بمظاهرة في الحي اليهودي في سكوكي بالينويز، في الشوارع التي سار فيها النازيون وكان هناك ضحايا لجرائم النازية.

استعمال حرية التعبير يمكن أن يكون مؤلماً للبعض في بعض الأحيان مثل انتقاد التلميذ للمعلم والقول عنه بأنه "معلم سيئ" ووصف الأبن لوالده "بالأب الظالم" والموظف لرب العمل بـ"السخيف" والشعب للحكومة بـ"القاصرة". هذه الأسئلة تبين أن حرية التعبير لا تقتصر على الحوار، أو المواجهة الكلامية، في الفضاء المجتمعي العام فقط بل هي تمتد لتشمل كل العلاقات الإجتماعية. وعادة ما يسهل تقبل حرية الرأي في الفضاء المجتمع بسهولة أكبر مما في الفضاءات الصغيرة ذات الطابع الشخصي. في الديمقراطية الحديثة ثمة توازن صعب ودقيق بين نوعين من الحرية الفردية: حرية التعبير وإبداء الرأي من جهة وحرية صون الحياة الخاصة من جهة أخرى.

يجب أن يكون الناقد موضوعياً. ما الذي يحتاج إلى حماية؟ ما الذي يجب منعه؟ كيف نمنع التهديدات والإزعاجات الموجهة للأفراد والجماعات؟

هل يجب منع البورنوغرافيا ؟ كيف نميز بين العمل الفني والعمل السياسي أو التجاري؟ كيف نميز بين الخطاب والتحريض؟

إن حرية التعبير في الإعلام، مثلاً، يمكن أن تقود إلى انتشار

الفضائح والإبتذال والسوقية والإحكام الخاطئة. وينهض سؤال مثل هذا، على الدوام: إلى أي حد يمكن السماح للتحريض على العنف والجنس والتطرف والكراهية بالعمل تحت اسم حرية التعبير؟

الديمقراطية وقيم حرية التعبير

عند الحديث عن أسس حرية التعبير تنبغي الإشارة إلى العلاقة بينها وبين الديمقراطية. لعلنا نجد العون لتوضيح ذلك في كتاب الفيلسوف النروجي آرني ناس "الحكم الديمقراطي، إيضاحات" الصادر في أوسلو عام ١٩٦٨. في الكتاب يورد ناس المعادلة التالية: الدولة ١ أكثر ديمقراطية من الدولة ٢ إذا:

- كانت مساحة الرأي فيها أكبر.
- كان الإعتماد على رأي الناس أرسخ
- كان رأي الناس أقل عرضة للرقابة والدعاوى.

وهذا يعني أن الديمقراطية تشرط وجود أوسع مجال ممكن لكل أشكال التواصل والتفاهم.

وبتعبير أكثر ملموسية فإن الديمقراطية من وجهة نظر ناس هي أفضل أشكال البحث المشترك عن الحقيقة وذلك لأن:

١- الديمقراطية تملك قواعد دستورية - مكتوبة

وآليات لإتخاذ القرار بشأن المصالح العامة. وعليه فإن حرية

التعبير هنا هي شرط من شروط المعرفة وخلق البدائل وعامل من العوامل التي تساعد الأفراد والمجموعات على تلمس المصالح بوضوح وشفافية.

٢- الديمقراطية "حيادية" أي أنها مجموعة من القرارات التي لا تحتاج إلى علاقة منطقية بالنتيجة التي تتمحض عن المداولات. إن نتيجة النقاشات والإنتخابات تعتمد على البرامج السياسية المختلفة. ولكن الديمقراطية كمفهوم لا ترتبط بالديمقراطية كآلية لإتخاذ القرار.

٣- ترتبط الديمقراطية ارتباطاً وثيقاً بحرية التعبير لأنها قائمة أساساً على مبدأ عدم اليقين. عدم اليقين في ما يخص السلوك الذي سيتبعه الحكام، وعدم اليقين في ما يخص البرامج التي سوف تطرح والممارسات التي ستتبعها وعدم اليقين في ما يخص تغيير البرامج. وعدم اليقين هذا يمكن أن يفهم بكونه شكلاً من أشكال النسبية في ما يخص العقائد التي ستتولد عن السياسة. ذلك أن طريقة عمل الديمقراطية تقوم على الإصلاح التدرجي. إنها النظام الذي يفتح الطريق بأفضل ما يكون أمام إمكانية تصحيح الخطأ. في الديمقراطية يقوم الأمر في المؤسسات (الإنتخابات، التمثيل، السلطات المسؤولة أمام الآخرين...إلخ) يشترط بها.

حرية التعبير المضطهدة

قبل أن نتطرق إلى الأساس الثالث لحرية التعبير - التطور الفردي - من المفيد التوقف عند النقد الذي يوجه إلى فكرة حرية التعبير.

في سنة ١٩٦٠ ظهر نص، لا يزال يحتفظ بقوته، تحدث فيه هربرت ماكوز عن التسامح القامع (المضطهد بكسر الهاء).

إنه يكتب أن حرية التعبير لا تلعب أي دور إذا ما نظرنا إلى عمق المسألة. لأن المجتمع الصناعي والتكنولوجي المتطور لا يتأثر كثيراً بذلك النوع من النقاش الذي تتيحه حرية التعبير بشكلها الكلاسيكي. حرية التعبير تبديد للطاقة. إنها نوع من طقس كنسي يمنح الأفراد المقموعين شعوراً بالأهمية ويعطيهم المجال ليصرفوا طاقتهم المكبوتة. إن المجتمع صار وحيد البعد لأنه صاغ شكلاً واحداً فقط للتواصل الإيديولوجي.

وهكذا فحرية التعبير هي حرية شكلية. إنها سلبية بالتأكيد لأنها تخلق الوهم بالحرية ولأنها تمنح الناس شعوراً مزيفاً بأهمية ما يفعلون. إنها مناورة لأنها تبعد الأنظار عن بنية الإنتاج (الملكية الخاصة) وعن الهيمنة الثقافية (الدعاية، الإعلان، أخلاقيات التلفزيون... إلخ) التي تصبح طاغية في المجتمع الوحيد البعد. وكل هجوم على هذه الأسس يلقى الهزيمة لأنه يفقد فعاليته تحت غطاء النقد الحر الذي يظهر أن النظام يتمتع

بالأنفتاح. لا زالت فكرة ماركوز تتمتع بالقوة لأنها تنتقد ذلك الحق الذي نعتبره بديهياً وندعو إلى التمسك به. كما أنه يدعونا إلى اليقظة إزاء فكرة حرية التعبير التي تصبح فاقدة المفعول في مناخ النزعة التجارية. تحت غطاء حرية التعبير تنهض الدعايات والإعلانات، بالصوت والصورة (مثل عمليات الإغتصاب الأخلاقية التي تقوم بها شركة بنيتون) التي لا علاقة لها بالبحث عن الحقيقة ولا بالنقاش المفتوح الذي هو جوهر كل حرية تعبير.

ولعل المثال الصارخ على إستغلال شعار حرية التعبير هو ذلك الذي ورد في الصحف الألمانية. بعناوين بارزة ظهرت هذه الصحف لتقول أن عارضة الأزياء الألمانية كلوديا شيفر مهددة بالموت من قبل مسلمين متطرفين. في أحد عروض الأزياء ظهرت شيفر وهي ترتدي ثوباً مطرزاً بكتابات عربية. وتبيّن أن تلك الكتابات كانت آيات قرآنية.

وتذرعت الصحف بحرية التعبير للدفاع عن تلك التطريزات وهي وضعت كلوديا شيفر إلى جانب سلمان رشدي "الذي سبق أن تلقى تهديدات بالموت لسبب مماثل"، كما كتبت الصحف. وقد قال المصمم وعارضة الأزياء أنهما لم يكونا يعلمان ما تعنيه تلك الكتابات، فقد تم اللجوء إليها للإستعمال كديكور فقط. وإذا صح ذلك فإن هذا يعني أن حرية التعبير تصبح مؤذية إذا تجاهل المرء عمّا يعبّر.

التطور الذاتي

الأساس الأخير لحرية التعبير يتعلق ببحث الفرد عن الهوية والتطور. حرية التعبير هي جزء من مفهوم أوسع يتعلق بالحرية الشخصية. وهذا الموضوع يعد مركز التفكير في الفلسفة الغربية: فكرة حق الفرد (واجبه؟) في تطوير شخصيته واستعمال كامل إمكانياته لتحقيق الذات. ولا يمكن الوصول إلى هذا التطور من دون إمكانية التواصل الحرّ مع الآخرين.

ومرة أخرى ينبغي التأكيد على أن حرية التعبير تكمن في تثمين الفرد - كما يجري التعبير عنه في ذلك البند الأساسي للإعلان العالمي الذي ينسجم مع قوانين التطور الطبيعي وهو أن التفكير المنتظم والملاحظة الحرة يمهدان الطريق للوصول إلى الحقيقة. وأن هذه الحقيقة في الأساس متاحة للجميع. وهذا يعني أن حرية التعبير تنطوي على أساس جوهري في ما يتعلق بحاجة الفرد لأكتشافه نفسه بوصفه شخصاً مستقلاً قادراً على الوصول إلى المصادر التي يراها هو وحده أنها تخدمه وأن يعبر عما يراه منسجماً مع قناعاته دون أن يتطلب منه الأمر الإتفاق مع رأي الأكثرية.

القانون وحرية التعبير

جوهر حرية التعبير كما ذكرنا يقوم في تمتع كل فرد بالإحترام بعض النظر عن وجهة نظره طالما أنها تطرح ضمن القانون. ولكن طالما أن هذا الإحترام يزداد أو يقل تبعاً للمنافع والعلاقات فإن حرية التعبير قد تتحول إلى مجرد فكرة نظرية. ولذا كان لابد أن يكون ثمة قانون يحمي هذا المبدأ ويصون كرامة الفرد وينقذها من الإعتداءات الإرتجالية.

في القانون النرويجي ليست ثمة فقرة خاصة بحرية التعبير. توجد الفقرة ١٠٠ التي تتعلق بحرية النشر. إنها تؤكد على حرية المرء في أن يطبع وينشر بشرط ألا يؤدي ذلك بالشخص، أو يحرض الآخرين على، نقض القوانين وانتهاك الدين ومناهضة السلطات الدستورية.

في العديد من البلدان ثمة قوانين تكبت حرية التعبير. في

الميثاق الأوروبي لحماية حقوق الإنسان يتم تعريف حرية التعبير في المادة "١٠" على هذا النحو: "حرية امتلاك الرأي وتلقي ونشر المعلومات والأفكار من دون تدخل السلطات العامة". في ميثاق الأمم المتحدة حول الحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٧٢ نجد تعريف حرية التعبير في المادة ١٩: "حرية البحث عن وتلقي ونشر المعلومات والأفكار والمختلفة، سواء أكان ذلك شفهياً أم كتابياً أم مطبوعاً أو من خلال أعمال فنية أو بواسطة وسائل تعبير أخرى". ونعتقد أن القانون النرويجي ينبغي أن يحذو حذو القوانين الدولية في هذا الشأن.

تقييد حرية التعبير

يتضمن القانون سلسلة من التقييدات لحرية التعبير. مثل قانون تنظيم السوق الذي يمنع، من بين أشياء أخرى، الإعلانات التي تدعو إلى التمييز الجنسي. هناك أمثلة من قانون الأطفال أيضاً وقوانين أخرى كتلك التي تطالب بالتزام الصمت والتكتم على الأسرار الدفاعية وقانون السجل الشخصي والقانون الذي يتيح إجراء المحاكمات خلف أبواب مغلقة. ولعل التقييدات الأهم في هذا الشأن هي تلك التي تتعلق بالحرية الفردية إذ يمنع اللجوء إلى الإساءة للناس والطعن في كرامتهم و شرفهم. كذلك التقييدات التي تتعلق بأمن البلاد. هذه التقييدات تعتبر مفهومة ويستجيب لها الجميع.

نشير هنا إلى القانون الصادر عام ١٩٢٠ والذي يمنع الإساءة إلى الأفراد والجماعات استناداً إلى العرق أو الدين أو اللون أو النزوع الجنسي.

هذا النوع من التقييدات يفتح الباب واسعاً للنقاش حول معايير التفريق بين الحرية والإساءة.

- اقتل هذا الشاذ جنسيا.

إذا صرخ أحدهم بهذا التعبير هل يقوم بعمل يخالف القانون وهل يتعرض بالتالي للعقاب؟ أم أنه يعاقب فقط حين يعمد أحدهم إلى عملية القتل بالفعل؟ في القانون الصادر عام ١٩٠٢ هناك الفقرة المتعلقة بالبورنوغرافيا أيضاً. تدعو هذه الفقرة إلى منع نشر الصور الإباحية والبورنوغرافية. ولكن المشكلة تكمن في كيفية تحديد هذه الأشياء وإمكانية التمييز بين الأعمال الإباحية والفن الإيروتيكي مثلاً. ثمة أيضاً القانون المتعلق بالتجديف والإساءة للدين وهو أيضاً صدر عام ١٩٠٢. وقد جرى استخدام هذا القانون لرفع الدعوى ضد دار النشر التي نشرت الترجمة النروجية لآيات شيطانية وتعرض الناشر من جراء ذلك إلى محاولة الاغتيال. إن العديد من الناس يعتبرون هذا القانون اعتداءً صارخاً على حرية التعبير وتقييداً للعمل الإبداعي والثقافي.

الإعلام وحرية التعبير

حرية الصحافة في الوصول إلى مصادر الخبر

لقد أشرنا إلى مسؤولية الإعلام أمام حرية التعبير للمجموعات الهامشية. كما أشرنا إلى خطورة تدخل النزعة التجارية في وسائل الإعلام وركزنا على حق الحصول على المعلومات بوصفه ركناً أساسياً من أركان حرية التعبير. سنتوقف هنا عند الإعلام في هذه المسألة.

الإنفتاح، الحق في حرية الإطلاع، والحصول على المعلومات، هذه مفاتيح النظام الديمقراطي. في النروج مازالت هناك حتى الآن إجراءات تحد من حرية التعبير. هذه الإجراءات تعيق الشفافية وإمكانية التقدير وتفرغ حرية التعبير من محتواها.

الديمقراطية لا تتحدد بالحق في الإنتخاب. إنها تشمل الحق في متابعة ما يقوم به المسؤولون الذين جرى انتخابهم. المؤسسات

الرسمية لا يمكن أن تكون مناطق مغلقة ومحمية. ينبغي أن يهيأ الإنفتاح للرأي العام مراقبة ومعاينة أداء المؤسسات الحكومية وذلك بما لا يتناقض مع الحريات الشخصية.

ملكية وسائل الإعلام.

يتمتع شكل ملكية وسائل الإعلام بأهمية كبيرة بالنسبة لحرية التعبير. إن تركز الملكية في جهة محددة يشكل خطراً كبيراً لحرية التعبير والإنفتاح. ويتجسد الخطر بشكل أساسي في الرقابة الذاتية والخنوع.

مسؤوليتنا المشتركة

لقد حدثت أشياء كثيرة منذ الإعلان عن حق حرية التعبير سواء على صعيد ترسيخ القيم المتعلقة به أو على صعيد التهديدات التي تواجهه. تورد الصحف النروجية بشكل مستمر أخباراً عن الإضطهاد الذي يتعرض له الكتّاب والصحافيون في العالم. ونعتقد أنه من الضروري إنشاء "منتدى حرية التعبير" في النروج غايته جمع المعلومات عن الإعتداءات التي يتعرض لها هؤلاء الكتّاب والصحافيون ونشطاء الرأي العام في العالم وتكون هذه المعلومات متاحة للجميع.

الأرجح أن الطريق مازال طويلاً كي يصبح الوعي بحقوق الإنسان جزءاً حيوياً من حياتنا الفردية والجماعية. إن ثمة مسافة بين الإعتراف النظري، البديهي، بالحقوق الديمقراطية وبين الفهم الحقيقي لها وتطبيقها على أرض الواقع. وما يجري الآن في النروج من حالات ملموسة يظهر كم أن هذه المسافة كبيرة. كانت

النروج تقف في الساحة الدولية إلى جانب الذين يكافحون الأبارتيد في وقت كان الناس الذين يختلف لون بشرتهم عن لون بشرتنا قليلون في مدننا.

ولدينا تقليد راسخ في مساعدة ضحايا الحروب والمجاعات في البلدان والقارات البعيدة. ولكن حين يظهر الضحايا هنا في البلد تأخذ المسألة طابعاً آخر.

غالباً ما تكون الديمقراطية وحقوق الإنسان مجرد صيغ لفظية لدى أوساط معنية من النخبة. ينبغي تفعيل هذه المثل، ولا سيما حرية التعبير، من خلال ما يلي:

- نشر المعلومات عن الديمقراطية ونظام حقوق الإنسان والواجبات التي تتبع ذلك. ويجب أن يتضمن ذلك معلومات عن التقليد الإنساني والدستوري في البلدان الشمالية ولكن أيضاً الحالات التي تخاذلنا فيها (الفاشية في فترة الحرب، ميل السويد إلى هتلر، تسليم اليهود للنازيين في النروج، طرد البلطيقيين من السويد بعد الحرب، الموقف المتخاذل للفنلنديين من مسألة حقوق الإنسان طوال فترة ما بعد الحرب وذلك خوفاً من الروس... إلخ) لا ينبغي أن نعجب بأنفسنا بل أن نبين أهمية تراث حقوق الإنسان بالنسبة إلى تشكيل هويتنا. ينبغي أيضاً نشر معلومات عن العنصرية والهجرة العالمية والقوانين المتعلقة بالمواطنة واللاجئين وحمايتهم والواجبات والحقوق التي ينبغي أن يتمتعوا بها بالمساواة مع المواطنين الشماليين.

- إثارة الجانب العاطفي والوجداني لتفعيل هذه الأشياء.

يمكن استخدام الوسائل السمعية والبصرية والمسرح والغناء والموسيقا من جميع أنحاء العالم بما يظهر حقوق الإنسان من وجهة نظر أخلاقية ووجدانية.

ويمكن وضع كل هذه الأشياء بطريقة خلاّقة وفتح القنوات للنقاش حولها وتعبئة الرأي العام لدراستها وفهمها وأخذها مأخذ الجد وجعلها جزءاً من الهم اليومي للجميع. ويمكن إدراجها في المدارس، بدءاً من المدرسة الإبتدائية وصولاً إلى آخر المراحل الدراسية، كما يمكن تهيئة المعلمين وتمرينهم على استيعاب القيم الإنسانية و الديمقراطية لنشرها بأفضل الطرق.

لقد قضى الكاتب الكوسوفي - الألباني آدم ديماجي ثمان وعشرين سنة في السجون اليوغسلافية بعد أن ألّف كتاباً.

وسلمان رشدي ينتقل من مخبأ إلى آخر هرباً من الفتوى التي أصدرها آيات الله في إيران. وتعرض الكاتب المصري فرج فودة إلى القتل بسبب كتاباته. والسجون في بلدان أميركا اللاتينية والصين وتركيا وافريقيا - كي نذكر بعض البلدان وحسب - مليئة بناس استعملوا حقهم الإنساني: التعبير عن الرأي.

ونحن هنا في النروج كلما كان إلتزامنا بحقوق الإنسان وحق التعبير أقوى وكانت قدرتنا على استخدامها في حياتنا اليومية أعمق كان المجال أمامنا أوسع للمساهمة في ترسيخ هذه القيم في

المجتمع العالمي من خلال التنديد بمنتهكي هذه الحقوق وتحديد المسؤولين عن هذا الإنتهاك في هذا العالم الذي أصبح واحداً.

فهرست

العنوان الأصلي للكتاب

Den farlige ytringsfriheten

Toril Brekke
Bernt Hagtvet
Peter Normann Waage

J .W .Cappelens Forlag a.s .1994. Oslo